

نية التعيين هذا خلافاً للجنس يحتاج اليها لتمييز بعض اشياء ذلك
الجنس وقد اعتبروا ذلك في الصلح فانه لو كان عليه كفارة فظهر الامر
فاعتق عبدان او اباعا احدهما فعيبه ولم يبلغ وصله وطاعه وانما الجنس
فليصم في الاطعام لثبوت عزمه وهو عليه ما **قوله** ولو حرر عبد رقيق
ظهار من ولم يمين مع عنها وشمله الصيام والاطعام حتى لو صام معها اربعة
استظهر او طعم عنها مائة وعشرين مستكينة عن غيرها من غير تعيين لان
الجنس يتحدد فلا حاجة الى التعيين قيد قوله عن ظهار من لانه لو كان عليه
كفارة يمين وكفارة ظهار وكفارة قتل فاعتق عبد عن الكفارات لا يجزئ
عن الكفارات ولو اعتق كل رتبة ناديا عن واحدة جاز بالاجماع ولا يمتزجها
المكفر عنه كذا في المحقق **قوله** وان حرر عنها رقة او صام متعزى عن
واحد وعن ظهار وقتل لان نية التعيين في الجنس والصلح والجنس
معين فاذ لم يعلم ان يمين بها شأنا ويحل تلك المرأة التي عتقها وامر بالبر
الموسنة واما لو اعتق كفارة عن ظهار وقتل كان عن الظهار وان اختلف
الجنس لان الكفارة لا تصلح لكفارة التناقض في الدراج نظير صناعته
ما اذا جهر بين المرأة وشبهها او اختصها ونكحها فان كانتا فارتعتين
العقد على عمل بينهما وان كانت احدهما تنزوجه في الفارعة ولا يجرى المطلق
على الخفية وان وردا في واحدة واحدة بعد ان يكون كمين كذا في الشك في
والاصل ان ما اختلف سببه في المختلف وما اتحد سببه فهو المتحد لا يمتزج
كلها من قبل المختلف حتى الظاهر من من يمين وصوم ومات من قبل
المحدد كان في سنة واحدة وان كان في سنتين فهو من قبل المختلف
ولو نوى ظهار وعمر وصلاة خاتمة لم يكن شأنا في واحدة منها للثبوت
وعدم الرجوع ولو نوى ظهرا ونفلا لم يكن شأنا بمرعا اصله عند سجود المصلي
وعند اتي يوسف يعق عن الفرض لانه اقوى ولو نوى صوم الفضا والنفل
او الزكاة والتطوع واجاز المنذور ويكفي تطوعا عند سجود المصلي بالثبوت
فانصرف الى الفضا ومن اتي يوسف يعق عن الاقوى ترجيحاً له عن التفاضل
ولو نوى جهة الاسلام والتطوع فهو من جهة الفضا فالتوبة عند الشافعي
وليطلقان الجهة بالظهار من وجهي لا تتأذى بالمطلق ثم اعلان من عليه
كفارة ايمان اعتق عن احدهن واعق عن اضره وكس عن اخرى
اذ اعتق عنهما عبداً ولا يوجب كل واحدة بصلتها جازاً استثنائاً خلافاً
لغير نظر الحاشية مختلفات ونحن نقول الجنس يتحدد هو كالصوم بحلا

مطل في نية العبادتين

متعدد

متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجبة عليه ولا يكتفى بمراعاة الترتيب
الا بنية التعيين حتى وسقط الترتيب لكثرة الغويات بغير نية الظهار لغير
كفا في المحقق وهو نعميل حسن في المصليات يتبع حفظه والحامه انما اذا
نوى شيئين فان كانا فرضين لم يمين اثنا فاعتق يوسف يعق عن الاقوى
سوا كان الاقوى يتأدى بمطلق النية كالصوم والحج ولا كفارة وعنه محمد في
الا ولا يعق عن الفرض لانه لما بطلت النية انما للعارض بغير مطلق اليقين
انما في يمين وفي فسخ التعيين وفيما يكفر على هذا الاصل المصد من اتي يمين
في المنتقى بالوصف عن يمين وظهار فله ان يحلها عن احدها استثناء
وقد شاع في باب شرط الصلاة سيما من هذا النوع فارجع اليه وقوله ههنا
لو نوى ظهرا وعمر وصلاة خاتمة بواحد وطعم في الصلاة لا يفيها
يا ولم يعم لا نعم قالوا لو نوى ظهرا او صلاة خاتمة كان من الظاهر كما قدمناه
من اعلان قبحه ان نية التعيين في الجنس او صلح او يمين ما كان عليه
كفارة ما ظهار ولا مراتين فاعتق عبد عن احدهما مع التعيين وله ان يطأ
التي كثر عنها دون الاخرى ولم يجب عنه في فسخ التعيين وهو بناء على ما فيه
من ظاهر الصراحة ان المراد بنية بعض الافراد في الجنس المتحد نحو قد قرر
المراد في النهاية ما يدفع الابرار فقال ان المراد به تعين الجنس لنية الاثر انه
اذا عين للكل ظهرا احدهما مع وحله قبحها كذا في الفوائد الظهرية
اتفق على نية من احدهما مع وحله قبحها **باب المصائب**
معدرا لانه ملائمة ولما تأتى بالاعن امراته ملائمة ولما تأتى بالاعن والتعاضد
لعم بعض بعضا ولا عن الحاكم بيشها لما ناكم والتعاضد والتعاضد وانه
طرد وابعده وهو لعين واصلح والجموع لا عين والاسم للمعان والمحنة
بالضم من يلحقه الناس والمحنة كالجمرة الكثير للمعان ثم والمعان من المحنة
كما اخذها للمعان والضيقات والمسخ والمشيوم والسب وما يتخذ من المصائب
طبيعة الرجل والمجترى المصائب كذا في القاموس والاصح في الايات التي
في سورة النور وهو قوله تعالى والذين يرون امرؤا وهم لم يكن لهم فيها
الا انفسهم فشهدوا ادم ارجح شهداءات بانه الله لمن المصادقين
والخافسة ان لعمنة انه عليه السلام كان من الكاذبين ويذكر عنها الغواب
ان تشهد ارجح شهداءات بانه الله لمن الكاذبين والخافسة ان عصب
انه عليها ان كان من المصادقين ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله
تواب حكيم وقد اختلف في سبب نزولها وروى البخاري عن ابن عباس
مرضى الله عليها ان هلال بن امية قد ذنب امرأة عنده رسول الله صلى الله عليه